

بحثا عن قيادة من خلال انتخابات فلسطينية

خيرالته خيرالته

من النكات الظريفة التي ترافقت مع الإعلان عن موعد للأنتخابات التشريعية الفلسطينية في الثاني والعشرين من أيّار - مايو المقبل، الكلام عن وجود فصائل فلسطينية لها رأى في الانتخابات واستعدادها لخوضها. تصرّ الفصائل الفلسطينية، التي لا وجود فعليا لها علىٰ الأرض، علىٰ أن تكون حاضرة في هذه الانتخابات، كما لو أن شيئا لم يتغيّر في المشهد الفلسطيني منذ خروج المقاتلين التابعين لهذه الفصائل من لبنان صيف العام 1982... ومنذ توقيع اتفاق أوسلو في

تتجاهل هذه الفصائل التي تعيش في عالم خاص بها أنّ العالم الحقيقي يعيش في السنة 2021. مضت، تقريبا، أربعة عقود على الحدث الكبير المتمثل في نهاية الوجود الفلسطيني المسلَّح في لبنان ليحل مكانه وجود من نوع أخر لا عُلاقة للفصائل الفلسطينية به. لم ييق سوى عدد محدود من المسلّحين الفلسطينيين في لبنان لأسباب سورية أو إيرانية مرتبطة يسيطرة "حزب الله" على مفاصل الدولة اللبنانية ومشروعه الداخلي والإقليمي. ثمّة وجود لبعض التنظيمات بين فلسطينيي المخيمات في لبنان لا أكثر. هل يعتبر هذا الوجود كافيا كي

> تكون الفصائل الفلسطينية جزءا لا يتجزّأ من الانتخابات ومن المشهد السياسي الفلسطيني، علما أن لدى الشعب الفلسطيني وعيا سياسيا يتجاوز بكثير وعى هذه الفصائل التي أصابها من العجز ما حوّلها إلىٰ مجرد واجهات لـ"حماس" و"فتح" أو مجرّد أدوات للزينة

> > بأخرى؟ هذه فصائل فلسطينية تريد خوض الانتخابات، علما أنّ لا وجود بذكر لها، باستثناء تنظيمي "فتح" و"حماس" اللذينّ عليهما، بدورهما، مواجهة واقع فلسطيني مختلف سيكون صعبا على التنظيمين الكبيرين

> > > التكيّف معه.

تابعة لها بطريقة أو

يتمثّل هذا الواقع في وجود جيل فلسطيني شاب يسعى إلى التغيير بعيدا عنَّ مخلفات الماضي وعقده. يوجد، كما يقول الصديق الفتحاوي

القديم نبيل عمرو، نحو ثلاثة ملايين ناخب أو أقلّ بقليل، مسجلين علىٰ لوائح الشطب في الانتخابات التشريعية المقبلة. لا يستبعد أن تجري الانتخابات في موعدها، علىٰ الرغم من أن ذلك ليس مضمونا. هل يمكن لهؤلاء الشيباب أن يأخذوا ما يسمّى الفصائل الفلسطينية وأفكارها البالية على

مع مرور الوقت، كانت بداية النهابة للفصائل الفلسطينية التي لا يزال لديها من يمثلّها في اللحنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، علىٰ الرغم من أنّه لا جمهور لها في الداخل الفلسطيني. مع خروج هذه الفصائل من لبنان بعدما عاثت فيه فسادا وبعدما كادت تقضي على الأردن لولا شجاعة الملك حسين، بات عليها البحث عن دور جديد لها.

بعضها لجأ إلىٰ سوريا كى يكون في حماية نظامها الأقلوي الذي لم يكن لديه من هم في يوم من الأيّام سوى محاربة ياسر عرفات. في العام 1970، عرف الملك حسين كيف يحمى القضية الفلسطينية بعدما تخلى عنها أصحابها كى يقيموا وطنا بديلا في الأردن. أنقذ الحسين في العام 1970. الفصائل الفلسطينية من نفسها وأنقذ في الوقت ذاته ما بقي من القضيّة القُلسطينية... وحافظ على المملكة الأردنية الهاشمية.

لعبت هذه الفصائل دورها في خلق المأساة الفلسطينية في الأردن ثم



العراق أو ليبيا أو أجهزة تابعة للاتحاد السوفياتي أو الدول التي كانت تدور في فلكه، خصوصا المآنيا الشرقية واستخباراتها (ستازي).

العراب

كان مهمّا في كلّ وقت أن تدبّر هذه الفصائل رواتب لمقاتليها أو لكوادرها... حتى لو كان ذلك عن طريق سرقة مصرف في بيروت. لم تكن فلسطين همّا من همومها. لم تستوعب الفصائل أن التحارة التي مارستها في الماضي باتت جزءا من التاريخ وأنّ ما علىٰ المُحكُ في الانتخابات التشريعية المقبلة يتجاور الفكر المتحجر الذي كانت تنادي به. ليس معروفا إلى الآن ما علاقة الفكر الماركسي - اللينيني بقضية فلسطين وما دور كارل ماركس وتعاليمه في خطف طائرات مدنية وتفجيرها في الأردن!

في حال أجريت الانتخابات الفلسطينية في موعدها ووجد العدد الكافي من المراقبين الذين سيشرفون على نزاهتها، ليس مستبعدا

حصول مفاجآت كبيرة. سينتفض أهل غزّة علىٰ "حماس" التي لم تأت لهم سوى بالبؤس والخراب وسيكثنف أهل الضفَّة الغربية أن "فتح" تحتاج إلىٰ إعادة بناء من جديد وتجديد شبائها بعدما شاخت ولم يعد لديها ما تقدّمه للفلسطينيين.

ainemle)

ثمّة حاجة إلىٰ جيل فلسطيني يعبّر عن نفسه من خلال الانتخابات يستطيع أخذ المبادرة السياسية بيده. جيل يقول للقيادات الحالية إن الزمن تجاوزها وإنّ العالم كلّه تغيّر وإن الشعارات لم تعد تصلح لتعبئة المواطنين من أجل استمرار الجمود القائم إلى ما لا نهاية. تبدو الحاجة إلىٰ التأسيس لقيادة جديدة لا علاقة لها بالفصائل الفلسطينية التي تنتمي إلىٰ زمن آخر. مثل هذه القيادة الجديدة تستطيع تسمية الأشياء بأسمائها والبناء على وجود هويّة فلسطينية تحدّت الاحتلال طويلا ولم تضع نفسها في خدمته كما فعلت "حماس" في غزّة أو كما فعلت

السلطة الوطنية في الضفّة فجعلت من

نفسها مجرّد جهاز أمني يتعاطى مع الاحتلال الإسرائيلي من زاوية ضيّقة. فى نهاية المطاف، إنّ المأزق القائم ليس مأزقا فلسطينيا فقط. إنَّه مأزق إسرائيلي أيضا. لا يمكن الخروج من هذا المازق المزدوج من دون قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة ومن دون طرح سياسي عبر سؤال من نوع ما الذي يمكن عمله بنحو سبعة ملايين

ثُمَّة حاجة إلى جيل فلسطيني يعبّر عن نفسه ويقول للقيادات الحالية إنّ العالم كلُّه تغيّر وإن الشعارات لم تعد تصلح لتعبئة المواطنين من أجل استمرار الجمود القائم إلى ما لانهاية

فلسطيني موجودين على أرض فلسطين التاريخية بين البحر والنهر؟ لن تتمكن إسرائيل في يوم من الأيّام من ابتلاع هؤلاء أو تهجيرهم من أرضهم التي ما زالوا متمسّكين بها.

الأكيد أن وجود إدارة أميركية جديدة تؤيّد خيار الدولتين سيساعد في طرح مثل هذا السؤال الملحّ الذي يفرض تغييرا فلسطينيا يضع في رأس الهرم عقولا جديدة. هذا يعني بكل بساطة وجود حاجة إلىٰ أشخاص عمليين لا علاقة لهم بما كانت عليه الفصائل الفلسطينية في سيعينات القرن الماضى وثمانيناته عندما كان تنظيم يدّعي أنه ماركسي – لينيني يسرق مصرفا في بيروت لدفع رواتب مقاتليه وضمان مستقبل قيادييه وآخر يذهب إلىٰ ليبيا أو العراق للحصول على موازنته السنوية... بموافقة النظام السوري طبعا الذي كان راضيا عن كلّ ما يدور في لبنان ما دام المقاتلون الفلسطينيون فيه يتحركون ضمن إطار رسم لهم حدوده بدقة!

المأزق الفرنسي في مالي ومخاطر الإرهاب في أفريقيا



التاسع من بدء العام التاسع من التدخل العسكري الفرنسى في مالي، أن حصاده متباين لجهة النَّجاح الأولى في منع تغيير الوضع في باماكو، والفشل اللاحق في منّع التمركز والتمدد الجهادي في الإقليم. وعلى ضوء الزيادة الأخيرة في الأعمال الإرهابية والمتمردة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، تتأكد المخاوف من مازق يرتسم في منطقة الساحل التى ينخرط فيها حوالى 5000 جندي فرنسي. وتواجه دائرة صنع القرار في باريس معضلة في الخيار بين إجلاء القوات الفرنسية أو زيادة القوات هناك. ولذا تحاول فرنسا تكييف موقفها مع تطور الوضع المتعثر في مالي والغليان



مع سقوط 51 جنديا فرنسيا منذبدء التدخل في مالي يتساءل الرأي العام الفرنسي عن الأهداف ويخشى تكرار سيناريوهات مماثلة لما جرى مع الآخرين من أفغانستان إلى العراق

تخشئ باريس أن يكون المنطلق نحو بلدان مثل ساحل العاج وبنين وباقي دول خليج غينيا.

وفي بادرة غير مسبوقة للتحذير من مخاطر التمدد الإرهابي في القارة السمراء، كشف برنار إيمييه رئيس المخابرات الخارجية الفرنسية (المديرية العامة للأمن الخارجي DGSE)، في الأول من فبراير، عن فيديو مسحل من قبل مصدر بشري عن اجتماع استراتيجي حصل في فبراير 2020 بين الزعيم التاريخي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبدالمالك دروكدال - الذي قتل في يونيو الماضي على يد القوات الفُرنسية في شمال مالي - ورئيس جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إياد أغ غالى وأحد مساعديه المقربين أمادو كوفا رئيس كتيبة "ماسينا". وبالرغم من وجود تنظيم داعش،

لوحظ التركيز الفرنسي على منظمة القاعدة نظرا لنهجها الإيديولوجي المتماسك واعتبار إياد أغ غالى (من الطوارق) مجسدا حاليا لاستراتيجية القاعدة في الساحل. وحسب الأوساط العسكرية الفرنسية يتمركز الإرهاب الدولي الآن في بؤرتين أساسيتين حيث إن وضع الساحل والمنطقة العراقية – السورية علىٰ نفس المستوى. وزيادة على ذلك يعتبر انتشار الإرهاب أو الوضع المتدهور في شرق أفريقيا واليمن وليبيا من العوامل التي تمس أوروبا.

شهدت منطقة الساحل والصحراء تصاعدا في وتيرة نشاط

وجه الجيش الفرنسي ضربات العالمي (نُشر في نوفمبر 2020). إلى أن سبعة من البلدان العشرة التي موجعة للجماعات الجهادية. لكن وجود الجماعات المتمردة المحلية شهدت أكبر زيادة في الإرهاب تقع فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: (حساسيات الطوارق أو الفولاني) والتكامل التنافسي بين القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) يعقد اللوقف حيث أدى التوسع في الفروع التابعة للدولة الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلىٰ تصاعد الإرهاب في العديد من البلدان في

بوركينا فاسو، موزمبيق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالى، النيجر، الكاميرون وإثيوبيا. مع سقوط 51 جنديا منذ بدء التدخل في مالي الذي لا يزال ثلثا أراضيه خارج سيطرة السلطة

سيناريوهات مماثلة لما جرى مع الآخرين من أفغانستان إلى العراق. فرنسا أخذت تستنتج أنها لوحدها في المواجهة حيث تبدو قوات مالي

الفرنسي عن الأهداف ويخشى تكرار في مواجهة الجهاديين والمتمردين، لم يتمكن التفوق التكتيكي الفرنسي من ضمان الاستقرار الدائم. لهذا فإن الحل السياسي يبقىٰ هو المخرج لأن وأُعضاء مجموعة الساحل (موريتانيا،

جر وبورد غير قادرة على الدفاع عن نفسها. بالإضافة إلى ذلك تعتبر المساعدات

الأوروبية محدودة وواهية، ولا يبدو الرهان الفرنسي علىٰ دول الساحل واقعيا بسبب العجز الهيكلى لبلدان الساحل. وبعد الانقلاب العسكري في مالى في صيف 2020، لاحظ المراقبون أن فرنسا أخذت تفكر بطريقة مشرفة للخروج من المأزق، ومن الاحتمالات التفاوض مع المتمردين باستثناء القاعدة أو الدولة الإسلامية.

بيد أن تطور أشكال التهديد الإرهابى يدفع صانع القرار الفرنسي للتريث تبعا لتطور التهديد الإرهابي علىٰ خلفية أنماط العمل الجهادية المتغيرة، إذ ترصد الأوساط المعنية شكلا من أشكال التحول في الإرهاب، مشيرة إلى "رفع مستوى" الجماعات الإرهابية في "ساحات القتال غير الملموسة" (الحرب الإلكترونية والمعلوماتية على وجه الخصوص) إزاء احتمالات التمدد الجهادي في أفريقيا ومخاطر استهدافه أوروبا انطلاقا من هذا المسرح، تجد فرنسا نفسها في الساحل في مواجهة الوضع الأمنى المقلق في منطقة قوضها العنف الجهادي وحركات التمرد والصراعات بن المجتمعات المحلية وعدم الاستقرار السياسي. لذلك بالرغم من الأثمان والمتاعب لا تزال فرنسا تعتبر وجودها ضروريا في الساحل، وتأمل مع تمركز إدارة بايدن في المزيد من الدعم اللوجيستي الأميركي والإسهام الأوروبي للعمل المشترك ضد نمو الإرهاب في البؤرة الأفريقية.